

Distr.: General

3 July 2014

Arabic

Original: Arabic/English/Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٩٧ (ر) من القائمة الأولية\*

نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح  
وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٢	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	.....	كوبا
٤	.....	جورجيا
٥	.....	العراق
٦	.....	البرتغال
٧	.....	أوكرانيا

\* A/69/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240714 240714 14-56703 (A)



## أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في الفقرة ٤ من قرارها ٣٦/٦٨ المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة"، جميع الدول الأعضاء أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في هذا القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٢ - وعملا بذلك الطلب، أرسلت في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. وترد في القسم "ثانيا" أدناه الردود التي وردت حتى الآن بهذا الشأن. وستصدر أي ردود أخرى في شكل إضافات لهذا التقرير.

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تكفل كوبا التقيّد الصارم بالقواعد البيئية في جميع جوانب الحياة العامة، بما في ذلك في عملية صياغة وتنفيذ معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، التي تشكل كوبا طرفا فيها. ومن تلك الاتفاقيات اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشكّل حماية البيئة إحدى أولويات كوبا التي لديها قواعد قانونية متينة تعمل الهيئات المختصة على تطبيقها بصرامة من أجل حماية البيئة والموارد الطبيعية.

ولدى كوبا العديد من الصكوك التي تكفل حماية البيئة في تنفيذ معاهدات واتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، التي تشكل كوبا طرفا فيها. ومن هذه الصكوك ما يلي:

- المادة ٢٧ من دستور جمهورية كوبا، التي تنطوي على مفهوم التنمية المستدامة
- قانون البيئة رقم ١٩٩٧/٨١ الذي يحدد المبادئ التي تقوم عليها السياسة البيئية في كوبا
- المرسوم التشريعي رقم ٢٠٧ المتعلق باستخدام الطاقة النووية، الذي يرسى المبادئ العامة المنظمة لهذا الاستخدام

- المرسوم رقم ٢٠٨ المتعلق بالنظام الوطني لحصر المواد النووية ومراقبتها، الذي يرسى القواعد اللازمة لإعمال النظام المشار إليه والإسهام في إدارة تلك المواد بفعالية والكشف عن استخدامها أو فقدانها أو نقلها بشكل غير مأذون
  - ترد القوانين المحلية المتعلقة بالأمن البيولوجي وتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في المرسوم التشريعي رقم ٩٩/١٩٠ المتعلق بالأمن البيولوجي، وفي القرار رقم ٢٠٠٤/٢ الصادر عن وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة والمتعلق بقواعد حصر ومراقبة المواد البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا المتعلقة بها، وفي أحدث نسخة من قائمة العناصر البيولوجية التي تؤثر في الإنسان والحيوان والنبات، وفي قواعد منح الأذونات في مجال الأمن البيولوجي التي ينص عليها قرارا الوزارة رقم ٢٠٠٦/٣٨ و ٢٠٠٧/١٨٠، على التوالي
  - المرسوم التشريعي رقم ١٩٩٩/٢٠٢ الذي ينظم تطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني
  - الاتفاق رقم ٥٥١٧ الصادر عن اللجنة التنفيذية لمجلس الوزراء لعام ٢٠٠٥ تحت عنوان "المخالفات الناجمة عن انتهاك أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية"، الذي يتمّ التدابير التشريعية المطلوبة لتطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- وقد اكتسبت كوبا خبرة واسعة في اعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات التي تمكّنها من التقيّد بالقواعد البيئية؛ بيد أن وجود أسلحة الدمار الشامل وتطويرها المستمر وإمكانية استخدامها هي من أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والتوازن البيئي الهش على كوكبنا، ومسألة بلوغ التنمية المستدامة للناس كافة دون تمييز.
- وتؤكد كوبا من جديد أن الحل الوحيد الفعال حقا لتلافي العواقب الوخيمة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل هو الإزالة التامة لهذا النوع من الأسلحة.
- وينبغي في المحافل الدولية لنزع السلاح مراعاة المعايير البيئية ذات الصلة بالموضوع مراعاةً تامة لدى التفاوض على المعاهدات والاتفاقات الدولية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.
- هذا، وتظل اتفاقية الأسلحة الكيميائية تشكل الاتفاق الدولي الوحيد الذي يتيح السبل الكفيلة بالتحقق من تدمير أسلحة الدمار الشامل والمنشآت التي تنتجها، وبتوفير الحماية للبشر والبيئة.

وفي ضوء العملية الاستثنائية الجارية حالياً والمتعلقة بالتخلص من الأسلحة الكيميائية السورية، بما في ذلك خارج إقليم الجمهورية العربية السورية، ترى كوبا أنّ إزالة وتدمير تلك الأسلحة، وكذا مرافق إنتاجها وتخزينها، ينبغي أن تتم في إطار التقيّد الصارم بالقانون البيئي الدولي، ولا بد في ذلك من اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون ظهور مخاطر محتملة.

وبما أنّ هناك أزيد من ١٧ ٠٠٠ من الأسلحة النووية التي تهدد بقاء الجنس البشري والتي يشكل استخدام عشر عشرها خطراً مستمراً يندرج بالموت وتدمير البيئة، فإنّ كوبا تؤكد من جديد الدعوة التي وجهتها من أجل الدخول، دون مزيد من التأخير، في مفاوضات تفضي مبكراً إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإزالة التامة للأسلحة النووية وذلك وفق مواعيد محددة وفي ظل رقابة دولية صارمة.

ولا بد لأي معاهدة شاملة بشأن نزع السلاح النووي أن تشتمل على تدابير لحماية البيئة.

أما مسألة وضع بروتوكول ملزم قانوناً يتم التفاوض عليه بين أطراف متعددة من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية فهي من الأمور الأساسية لحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي لكوكبنا.

وترى كوبا أنّ اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، التي صدّقت عليها في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٨، تظل سارية بالكامل وهي في غاية الأهمية.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تولي جورجيا اهتماماً خاصاً لمسألة مراعاة المعايير البيئية المعنية عند التفاوض على معاهدات واتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وهي تكفل بالكامل التقيّد بهذه المعايير في تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات.

وتعتمد جورجيا تدابير ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف من أجل الإسهام في ضمان بلوغ التقدم العلمي والتكنولوجي ضمن إطار الأمن الدولي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة ومن دون الإضرار بالبيئة.

وقد تم التقييد بالمعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. أما الاتفاقيات والاتفاقيات الأخرى فهي تُنظَّم كلها وفق القوانين الجورجية، ولا سيما قانون جورجيا بشأن حماية البيئة؛ وقانون جورجيا الخاص بالاتفاقيات الدولية؛ والقانون الإداري الجورجي؛ والقانون الجنائي الجورجي.

## العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٩ آذار/مارس ٢٠١٤]

- ١ - يؤيد العراق ضرورة مراعاة المعايير البيئية التي أصبحت ركناً أساسياً ينبغي على المجتمع الدولي متابعته استناداً إلى المعايير المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة من أجل حماية البيئة على كوكب الأرض.
- ٢ - تعمل وزارة البيئة العراقية على تطوير برنامج الرقابة والرصد البيئي الإشعاعي من خلال مشروع استثماري للإنذار المبكر. والهدف الرئيسي للمشروع هو الإنذار المبكر عن أي تلوث إشعاعي في عموم العراق من خلال تنصيب منظومات الرصد البيئي في المحافظات كافة وبشكل خاص الحدودية منها، وهي من أحدث المنظومات المنتجة دولياً وتتمتع بالكفاءة والدقة في القراءات والتحليل لتنتج هذه القراءات.
- ٣ - تلتزم حكومة العراق بجميع أحكام اتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار، ومراعاتها في تنفيذ هذه الاتفاقيات وفق القوانين ذات الصلة بحماية البيئة وبمبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال العديد من الإجراءات والتشريعات التي اتخذتها حكومة العراق في مجال مراعاة المعايير البيئية في اتفاقيات نزع السلاح. كما أن العراق لا يمتلك أو يصنع أو يستخدم أسلحة تؤثر على البيئة، ويؤكد على امتثاله للمعايير البيئية.
- ٤ - يرى العراق ضرورة تعزيز التعاون والترابط بين الاتفاقيات البيئية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتزع السلاح من أجل تحقيق الهدف المنشود في مراعاة المعايير البيئية في تنفيذ اتفاقيات نزع السلاح.
- ٥ - نوّكّد على حاجة الدول التي خاضت حروباً ونزاعات مُسلّحة على أراضيها، ومن بينها العراق، إلى الحصول على المساعدة الفنية لتنظيف بيئتها التي تلوثت من جراء الحروب والتي انعكست سلباً على صحة الانسان وتسببت بأضرار بيئية بالغة، وإلى وضع الدراسات والحلول الناجعة لتنظيف هذه البيئة واحتواء آثارها، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

## البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

في دورتها الثامنة والستين، ذكّرت الجمعية العامة بالقرارات السابقة، وأكدت من جديد أهمية مراعاة المعايير البيئية عند صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، ولا سيما إذا كان الأمر يتعلق بالأسلحة النووية. وفي هذا السياق اعتمدت الجمعية القرار ٣٦/٦٨ الذي سلمت فيه بأهمية اتخاذ التدابير التي تكفل للدول التقدم العلمي والتقني ضمن سياق الأمن الدولي.

وقد اعتمدت البرتغال أكثر المعايير صرامة فيما يتصل بحماية البيئة ومنع التلوث. وتمت ترجمة المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة إلى تشريعات وطنية، ولا سيما ضمن إطار التوجيه البيئي للدفاع الوطني المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١. هذا، وتقييد البرتغال بالكامل بقانون الاتحاد الأوروبي الخاص بالمعايير البيئية.

أما في مسارح العمليات، فإنّ القوات المسلحة البرتغالية تأخذ بما يرد في القوانين البرتغالية أو قوانين الاتحاد الأوروبي أو القوانين الدولية أو قوانين البلد المضيف من الأحكام الأكثر صرامة في حماية ومراعاة البيئة.

وعلاوة على ذلك، تشكّل البرتغال طرفاً في جميع الاتفاقيات الرئيسية لترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي بذلك تعمل على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. هذا، وقد عمدت البرتغال إلى إزالة أو تدمير مخزونها من أسلحة شتى منها الذخائر العنقودية والألغام الأرضية. وهي قد أولت في ذلك المراعاة التامة للمعايير البيئية السارية التي تشمل المعايير التي اتفق عليها الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (التوجيه رقم 2000/76/EC المتعلق بإحراق النفايات الخطرة).

والبرتغال ملزمة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بوضع تدابير للمراقبة. وعليه، فقد أصبحت هذه التدابير قائمة بالكامل أو أنّها في طريقها إلى الإنجاز، لتُسهّم بذلك في السلامة والأمن البيئيين.

وعلاوة على ذلك، تتقيّد البرتغال بهذه القواعد في تدمير الأسلحة النارية التي تعثر عليها قوات الشرطة أو تصادرها. وترد إجراءات تدمير هذه الأسلحة في تقرير صك

الأمم المتحدة الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة، وفي وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والبرتغال من البلدان الموقعة على اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى (المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٢/٣١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦)، التي تضمن إشارة إلى "إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية" المعتمد في ستوكهولم في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢. وتعمل البرتغال حاليا على وضع الترتيبات اللازمة للتصديق على هذه الاتفاقية.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

١ - التخلص من مكونات وقود الصواريخ السائل من الصنف "ميلانج" (Mélange)

عملا بالأحكام الإضافية للعقد الموقع في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بين وزارة الدفاع الأوكرانية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركة المساهمة تكنوازوت (TekhnoAzot) بشأن خدمات التخلص من مخزونات وقود الصواريخ من الصنف "ميلانج"، جرى العمل حتى آذار/مارس ٢٠١٤ على التخلص من الكمية المتبقية من هذا الوقود والمخزنة في إقليم أوكرانيا.

ويجري العمل حاليا على تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بإنجاز الدراسة الاستقصائية البيئية واستصلاح مواقع تخزين وقود الصواريخ السائل.

٢ - التخلص من الأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد

عملا بأحكام اتفاق تنفيذ بشأن التخلص من منظومات الدفاع الجوي المحمولة ومن الأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية، كان مجلس وزراء أوكرانيا قد قرّر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إبرامه مع منظمة الصيانة والإمداد بمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، يجري العمل على التخلص من الأسلحة الصغيرة الزائدة عن حاجة القوات المسلحة الأوكرانية.

ويهدف أحد مشاريع الصناديق الاستثمارية المشتركة بين ناتو والشراكة من أجل السلام، المزمع تنفيذه في أوكرانيا على امتداد ١٢ سنة، إلى تدمير ١٠٠٠ من منظومات

الدفاع الجوي المحمولة و ١٣٣ ٠٠٠ طن من الذخائر التقليدية و ١,٥ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، يجري العمل حثيثا على تدمير ٣٦٦ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة و ٧٦ ٠٠٠ طن من الذخائر.

أما عمليات تخطيط وتنفيذ هذه الأنشطة فهي تتم في إطار التقيد بالمعايير الدولية وضمن إطار احترام القوانين المحلية المعنية بالسلامة البيئية.

وأفادت الهيئة الحكومية لشؤون الطوارئ بأنها تشارك في الجهود المبذولة لتطهير إقليم أوكرانيا من مخاطر المتفجرات، وذلك عملا بأحكام البروتوكول الخامس المتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات والملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وفي ٢٠١٣، تم في أكثر من ٦ ٨٠٠ مناسبة الاتصال بوحدة المُركّبات المتفجّرة، التابعة للهيئة الحكومية لشؤون الطوارئ، من أجل تقييم المخاطر. وقد عثرت هذه الوحدات على أكثر من ٨١ ١٠٠ من الذخائر (من غير ذخائر الأسلحة الخفيفة) وقامت بإزالتها وتدميرها. وكان من بين هذه الذخائر ١ ٣٨٠ قنبلة جوية. هذا، وقد تم تطهير نحو من ٢ ١٠٠ هكتار من الأراضي.

وفي إطار برنامج مدينة سيفاستوبول لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية المستدامة في أفق عام ٢٠١٥، قامت الهيئة الحكومية لشؤون الطوارئ في عام ٢٠١٣ بتطهير ١٣٠ هكتار وفرز ٦٢٥ متر مكعب من المواد المنجمية وأزيد من ١٠٠ ٠٠٠ متر مربع من المناطق البحرية. وقد عثرت على أكثر من ١٢ ٠٠٠ من الذخائر التي قامت بإتلافها (من دون ذخائر الأسلحة الخفيفة).

وتوقف هذا العمل في عام ٢٠١٤ بسبب الاحتلال المؤقت من جانب الاتحاد الروسي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي.

ومن أجل القيام بالمزيد من أنشطة التطهير في المناطق الساحلية والبحرية في أوكرانيا في عام ٢٠١٤، اضطلعت الهيئة بأعمال منتظمة في مجال رصد وإزالة مخاطر المتفجرات في البحر الأسود وبحر آزوف في مقاطعات زابوروجيه ونيكولايف وأوديسا وكيرسن.

وفي عام ٢٠١٣، أنجزت الهيئة أنشطتها المنفذة في إطار برنامج البيئة الحكومي لتطهير القاعدة العسكرية في لازوفا بمقاطعة خاركيف (٢٠١١-٢٠١٣). وتمكنت خلال فترة البرنامج من تطهير ٢٤٧ هكتارا (١٠٠ في المائة) من الموقع الذي كان يوجد فيه مستودع الأسلحة، وتخليص هذا الموقع من الأجهزة المتفجرة. وتم نقل وتدمير

٣٥ ٠٠٠ طن من المواد التي تحتوي على متفجرات ومخلفات متفجرات محتملة. وتشير أعمال الرصد البيئي التي أجريت خلال هذه الأنشطة إلى أنه لم يكن هناك أي تدهور في حالة البيئة ولا أي أثر سلبي على حياة السكان المحليين.

وفيما يلي الأنشطة التي قامت بها الهيئة في عام ٢٠١٣ ضمن إطار اتفاقات دولية بشأن التعاون وتبادل المساعدة التقنية:

- استمرار تنفيذ مشروع مشترك بين أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن بناء قدرات حكومة أوكرانيا على إزالة ما في البحر الأسود وبحر آزوف من المتفجرات من مخلفات الحرب. وقد تم التمديد في أجل هذا المشروع إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

- تنفيذ مشروع مشترك بين أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مساعدة حكومة أوكرانيا على استصلاح المناطق الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب، والمستخدمة كمواقع لتخزين الذخائر. وقد تم التمديد في أجل هذا المشروع إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

و بموجب المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، حضر ستة ممثلين عن الهيئة الحكومية لشؤون الطوارئ دورات تدريبية نظمتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣. وشملت هذه الدورات المجالات التالية:

- تقديم المساعدة الطبية في حالات الطوارئ لضحايا المواد الكيميائية الخطرة
- توفير المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية
- رفع مستوى المهارات للخبراء من المختبرات التحليلية
- القيام بعمليات الإنقاذ في المناطق الملوثة كيميائياً
- إجراء عمليات أخذ العينات والتحليل في المناطق الملوثة

ويشكل الامتثال لأحكام القانون البيئي الدولي والمحلي جزءاً من جهود تخطيط وتنفيذ التزامات أوكرانيا الدولية في مجال تدمير الألغام المضادة للأفراد من نوع PFM-1 ووقود الصواريخ الصلب المستخلص من القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز RS-22.

ومن الأساليب القائمة في مجال التخلص من الوقود الصلب المستخلص من القذائف التسيارية العابرة للقارات (كالحرق، والتفجير، والتفكيك المادي، والاستخلاص بالحرارة

المنخفضة، والتدمير الكيميائي، والاستخلاص الهيدروميكانيكي، اختارت أوكرانيا، مثلاً، استخدام الاستخلاص الهيدروميكانيكي للوقود من أغلفة المحركات، ثم معالجة هذا الوقود وتحويله إلى متفجرات من الصنف التجاري وإلى متفجرات مُستحلبة.

وتتيح هذه التكنولوجيا استخلاص الوقود وإعادة معالجته من دون إطلاق أي انبعاثات في الهواء أو المياه أو التربة. أما تحويل المتفجرات التي تحتوي على ترينيتروتولوين إلى متفجرات مستحلبة فيتم وفق الممارسة المتبعة حالياً في جميع أنحاء العالم.

ويتم داخل مرفق مصمّم ومجهز خصيصاً تدمير الألغام المضادة للأفراد من طراز PFM-1 و PFM-1S وكذا النفايات الناجمة عن عملية استخلاص وإعادة معالجة وقود الصواريخ الصلب. وهذا المرفق مجهز بنظم حديثة تعمل على الحرق الخلفي للانبعاثات الصلبة والغازية الضارة وعلى ترشيحها وتحبيدها. وهي تمنع أيضاً تسرب أي من هذه الانبعاثات إلى البيئة.

وبمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، تم في موقع أحد المنشآت تشييد مرفق للتخلص من أغلفة المحركات الفارغة صممتها شركة أيزنمان الألمانية (Eisenmann). وهذا المرفق مجهز أيضاً بنظم للحرق الخلفي للانبعاثات الصلبة والغازية الضارة وترشيحها وتحبيدها.

أما المواد الصلبة الناجمة عن عملية التخلص من الألغام المضادة للأفراد من طراز PFM-1 ومن وقود الصواريخ الصلب المستخلص من القذائف من طراز RS-22 فإنّ مستوى خطرها يسمح باستخدامها في تشييد الطرقات والمباني.

وعلاوة على ذلك، قامت محطة بافلوغراد الكيميائية، إحدى منشآت البحث والإنتاج المملوكة للدولة، بتنفيذ الأنشطة التالية:

- من أجل إجراء الرصد والقياس البيئيين المنتظمين للمخاطر البيئية، تم إنشاء مختبر للقيام باختبارات الصحة المهنية والرصد البيئي. وقد استكمل هذا المختبر عملية الحصول على الاعتماد من قبل الدولة، وحصل على شهادة اعتماده مختبراً للتحليل الكيميائية البكتريولوجية.
- تم منذ عام ٢٠٠٣ تشكيل منظومة للإدارة البيئية معتمدة من الشركة المستقلة مكتب فيريتاس الدولي (Bureau Veritas International) كمنظومة مستوفية للمعايير الدولية في مجال الإدارة البيئية (ISO 14001).

- يتم خلال مرحلة تصميم المرافق الجديدة إجراء تقييم بيئي أولي لوضع مؤشرات بيئية أساسية للتربة والمياه والهواء. ثم يتم بعد ذلك إجراء رصد دوري لهذه المرافق حين تكون قد دخلت طور العمل. وتبلغ نتائج هذا الرصد إلى السلطات العامة والحكومية.
  - توضع التدابير الوقائية والتنظيمية للتأكد من عدم إحداث أي تغييرات في الوضع البيئي السائد.
  - تُجهز مداخن هذه المرافق بمعدات رصد موحدة (محللات الغاز).
- وتتولى سلطات الإشراف في الحكومة المركزية وفي المقاطعات القيام بأعمال الرصد البيئي داخل المنشأة.